

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI®

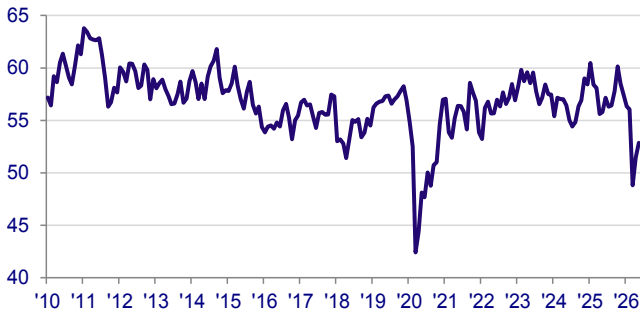
النشاط التجاري يتعش في شهر مايو، مع استمرار ضغوط التكاليف وضعف الصادرات

النتائج الأساسية

الطلب المحلي يدعم نمو الإنتاج، لكن الصادرات لا تزال ضعيفة

مواعيد تسليم الموردين تشهد تحسناً لأول مرة منذ شهر فبراير

تضخم أسعار مستلزمات الإنتاج والمنتجات لا يزال مرتفعاً

مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI
معدل موسميًا، <50 = تحسن منذ الشهر الماضيالمصدر: بنك الرياض، مؤشر مدراء المشتريات التابع لـ S&P Global.
تم جمع البيانات خلال الفترة من 12 إلى 20 مايو 2026.

تعليق

قال الدكتور نايف الغيث، خبير اقتصادي أول في بنك الرياض:

"شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسناً ملحوظاً في شهر مايو 2026، حيث ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الصادر عن بنك الرياض من 51.5 نقطة في شهر أبريل إلى 52.8 نقطة في شهر مايو، مما يشير إلى تجدد زخم النشاط التجاري بعد التباطؤ المسجل في شهري مارس وأبريل. وظل المؤشر أعلى من مستوى 50.0 نقطة المحايث، مؤكداً بذلك على توسع الأوضاع الاقتصادية غير النفطية وعلى أن التباطؤ الأخير كان مؤقتاً وليس هيكلياً.

"ويعزى هذا التحسن بشكل رئيسي إلى زيادة الإنتاج والطلبات الجديدة، مدعوماً بتحسين الطلب المحلي واستئناف المشاريع التي كانت مؤجلة. وأفادت الشركات بتحسين ظروف العمل خلال شهر مايو، حيث بلغ نمو الإنتاج أعلى مستوى له في ثلاثة أشهر. كما عاد التوظيف إلى النمو، بينما تحسن النشاط الشرائي لأول مرة منذ شهر فبراير، مما يعكس ثقة متزايدة من جانب الشركات في ظروف الطلب المستقبلية.

"وتؤكد نتائج مؤشر مدراء المشتريات الأخيرة على أن الاقتصاد السعودي غير المنتج للنفط لا يزال يستفيد من مبادرات رؤية 2030، والإنفاق الحكومي، ومشاريع البنية التحتية، وتوسع قطاع السياحة، وزيادة مشاركة القطاع الخاص في مختلف القطاعات. وظلت ثقة قطاع الأعمال إيجابية بشكل عام، داعمة لاستمرار النمو في المستقبل.

"كان من أهم التطورات الإيجابية تحسن مواعيد تسليم الموردين لأول مرة منذ عدة أشهر، مما يشير إلى استقرار تدريجي في ظروف سلاسل التوريد. وقد ساعد ذلك الشركات على إدارة المخزون والأنشطة التشغيلية بكفاءة أكبر على الرغم من ارتفاع تكاليف الشحن والنقل.

"كما أن ظروف التضخم لا تزال داعمة للنمو الاقتصادي؛ حيث بلغ معدل التضخم السنوي في المملكة العربية السعودية 1.7% فقط في شهر أبريل 2026، ليظل من بين أدنى المعدلات عالمياً وأقل بكثير من مستويات التضخم المسجلة في العديد من الاقتصادات المتقدمة والناشئة. وأفادت الشركات المشاركة في دراسة مؤشر مدراء المشتريات بارتفاع تكاليف النقل والشحن والتوريد، كما أظهرت قدرة أكبر على تحديد الأسعار من خلال تحميل العملاء جزءاً من هذه التكاليف تدريجياً دون التأثير بشكل ملحوظ على الطلب المحلي.

"وبشكل عام، تدعم أحدث قراءة لمؤشر مدراء المشتريات التوقعات باستمرار النمو الاقتصادي غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية خلال الفترة المتبقية من عام 2026. وبشكل تحسن الطلب المحلي، واستقرار سلاسل التوريد، وكبح التضخم، وقوة النشاط الاستثماري الحكومي، والأداء التجاري الجيد، مجتمعة، أساساً متيناً لاستمرار توسع القطاع الخاص."

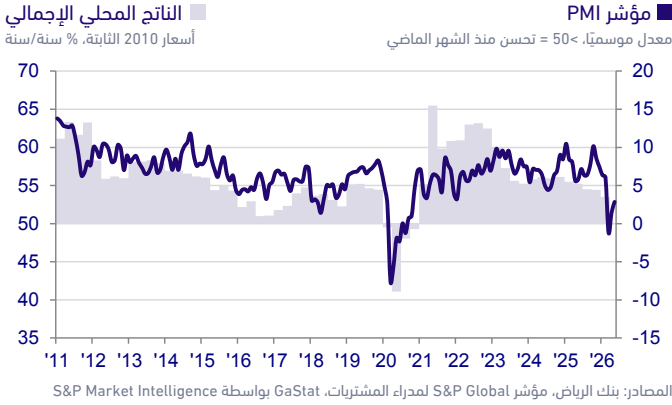
شهد القطاع الخاص غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية تحسناً في شهر مايو، حيث أظهر أحدث مؤشر لمدراء المشتريات صادر عن بنك الرياض في المملكة العربية السعودية ارتفاعاً حاداً في الإنتاج مع تحسن الطلب المحلي واستقرار سلاسل التوريد. ومع ذلك، ظل نمو الطلبات الجديدة متواضعاً في ظل انكماش حاد آخر في الصادرات، في حين كان تفاؤل قطاع الأعمال ضعيفاً. أد ارتفاع تكاليف مستلزمات الإنتاج إلى استمرار ارتفاع أسعار المنتجات بشكل حاد، رغم أن ضغوط التضخم الإجمالية تراجعت قليلاً منذ شهر أبريل.

القراءة الرئيسية هي مؤشر بنك الرياض السعودي لمدراء المشترياتTM (PMI®) المعدل موسميًا. مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشر مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه مماثل للمؤشرات الأخرى.

ارتفع مؤشر مدراء المشتريات الرئيسي من 51.5 نقطة في شهر أبريل إلى 52.8 نقطة في شهر مايو، مما يشير إلى تحسن ملحوظ في بيئة الأعمال. ومع ذلك، ظل المؤشر أضعف بكثير من متوسطه التاريخي طويل الأجل البالغ 56.8 نقطة، إذ أشارت بعض ردود الشركات المشاركة في الدراسة إلى أن التوترات الجيوسياسية المستمرة في المنطقة قد حدت من وتيرة النمو.

ارتفع نشاط القطاع الخاص غير المنتج للنفط بأسرع وتيرة له في ثلاثة أشهر خلال شهر مايو، مما يشير إلى تعافٍ قوي من التراجع الذي شهده شهر مارس. وأرجعت الشركات هذا الانتعاش إلى عودة ظروف العمل إلى طبيعتها بعد الاضطرابات السابقة المرتبطة بالصراع في المنطقة، واستئناف عقود العمل المعقّلة، وزيادة الطلب المحلي.

بالمقارنة مع الارتفاع القوي في الإنتاج، بدت معدلات الطلب ضعيفة إلى حد ما في شهر مايو. وقد ارتفعت الطلبات الجديدة بشكل عام، إلا أن وتيرة التوسع جاءت متواضعة وأقل بكثير من الاتجاه طويل الأجل، حيث أسهم تحسن الأوضاع الاقتصادية واستئناف المشاريع في دعم النشاط، غير أن ذلك قابله تأخر في إنفاق العملاء واستمرار للضغوط التنافسية القوية. كما ظل الطلب الخارجي ضعيفاً، حيث انخفضت طلبات التصدير الجديدة بشكل حاد للشهر الثالث على التوالي، متأثرة باضطرابات الشحن، وارتفاع تكاليف الشحن والوقود، والتوترات الجيوسياسية.



شهدت ظروف سلسلة التوريد بعض التحسن، حيث انخفض متوسط مواعيد تسليم الموردين لأول مرة منذ ثلاثة أشهر، وأفادت الشركات بأن زيادة الاعتماد على الموردين المحليين ساعد في تأمين عمليات تسليم أسرع، حتى مع استمرار تأخير الشحن الدولي. كما رفعت الشركات حجم مشترياتها لأول مرة منذ شهر فبراير، مما يعكس تحسن التوقعات بشأن الطلبات المستقبلية والرغبة في تأمين مستلزمات الإنتاج وسط استمرار حالة عدم اليقين اللوجستي.

عاد التوظيف إلى النمو في شهر مايو، مما عوض الانخفاض الأول في مستويات التوظيف خلال عامين، والذي سجّل في فترة الدراسة السابقة. إلا أن الزيادة في الوظائف كانت متواضعة، وكانت أقل حدة من مرحلة التوظيف القوية المسجلة في بداية العام، وعزت الشركات التوظيف إلى الحاجة إلى الحد من الضغوط الواقعة على طاقتها التشغيلية، في ظل ارتفاع الأعمال المتراكمة للشهر الحادي عشر على التوالي.

ظلت ضغوط التكاليف مرتفعة على مستوى القطاع غير المنتج للنفط في المملكة العربية السعودية، رغم وجود تباطؤ طفيف عن أعلى مستوى قياسي تم تسجيله في دراسة شهر أبريل. وأشارت الشركات المشاركة في الدراسة إلى ارتفاع أسعار المشتريات وتكاليف الشحن والنقل، وزيادة رسوم الموردين، في حين تباطأ تضخم تكاليف الموظفين للشهر الثالث على التوالي ليصل إلى مستوى طفيف. قامت الشركات غير المنتجة للنفط بزيادة حادة أخرى في أسعار الإنتاج في شهر مايو، حيث ظل معدل الزيادة من بين الأسرع في تاريخ الدراسة على الرغم من تباطؤه مقارنة بشهر أبريل.

الاتصال

الدكتور/ نايف الغيث
كبير الاقتصاديين
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 2467
naif.al-ghaith@riyadbank.com

منيرة العبيد
خبير اقتصادي أول
بنك الرياض
هاتف: 3030-401-11-966+ داخلي: 8480
monirah.a.alobaid@riyadbank.com

ديفيد أوين
خبير اقتصادي رئيسي
S&P Global
هاتف: 461 461 1491 +44
david.owen@spglobal.com

كريتي كورانا
اتصالات الشركات
S&P Global Market Intelligence
هاتف: 7186-101-971-91+
kritikhurana@spglobal.com
press.mi@spglobal.com

إذا كنت تفضل عدم تلقي بيانات صحفية من مجموعة S&P Global، فُرجى مراسلة press.mi@spglobal.com. لقراءة سياسة الخصوصية، انقر هنا.

المنهجية

يتم إعداد مؤشر بنك الرياض لمديري المشتريات PMI® من قبل مجموعة S&P Global من خلال الاستعانة بالردود على الاستبيانات المرسلة إلى مديري المشتريات في هيئة تضم حوالي 400 شركة من شركات القطاع الخاص، والهيئة مقسمة حسب الحجم التصلي للقطاعات وحجم القوى العاملة بالشركات، وبناءً على المساهمات في إجمالي الناتج المحلي. تشمل القطاعات التي تشملها الدراسة: التصنيع والبناء وتجارة الجملة والتجزئة والخدمات. جُمعت بيانات الدراسة للمرة الأولى في أغسطس 2009.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

يتم جمع الردود على الاستبيان في النصف الثاني من كل شهر ويشير إلى اتجاه التغيير مقارنة بالشهر السابق. يتم حساب مؤشر انتشار لكل متغير من متغيرات الاستبيان. المؤشر هو مجموع النسبة المئوية للاستجابات "الأعلى" ونصف النسبة المئوية من الردود "غير المتغيرة". تتراوح المؤشرات بين 0 و 100، حيث القراءة الأعلى من 50 تشير إلى زيادة إجمالية مقارنة بالشهر السابق، وتشير القراءة الأقل من 50 إلى انخفاض عام. بعد ذلك يتم تعديل المؤشرات موسميًا.

القراءة الرئيسية هي مؤشر مدراء المشتريات (PMI). مؤشر PMI هو متوسط المؤشرات الخمسة التالية: الطلبات الجديدة (30%)، الإنتاج (25%)، التوظيف (20%)، مواعيد تسليم الموردين (15%)، ومخزون المشتريات (10%). عند حساب مؤشر PMI يتم عكس مؤشرات مواعيد تسليم الموردين بحيث يتحرك في اتجاه معاكس للمؤشرات الأخرى. لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لا يتم مراجعة بيانات الدراسة الأساسية بعد النشر، لكن قد تتم مراجعة العوامل الموسمية من وقت لآخر حسبما يتناسب، وهذا يؤثر على سلسلة البيانات المعدلة موسميًا.

لمزيد من المعلومات عن منهجية دراسة مؤشر PMI، يُرجى الاتصال بـ economics@spglobal.com.

نبذة عن S&P Global

S&P Global (رمزها في بورصة نيويورك: SPGI) تقدم S&P Global معلومات هامة وأساسية. نقدم للحكومات والشركات والأفراد البيانات الصحية والخبرات والتكنولوجيا حتى يتمكنوا من اتخاذ القرارات عن قناعة. ومن خلال مساعدة عملائنا على تقييم الاستثمارات الجديدة وتوجيههم في مجالات البيئة والمجتمع والحوكمة وانتقال الطاقة عبر سلاسل التوريد، نفتح فرصًا جديدة وتغلب على التحديات ونسرع من تقدم العالم إلى الأمام.

تسعى العديد من المؤسسات الرائدة عالميًا للحصول على خدماتنا في توفير التصنيفات الائتمانية والمعايير والتحليلات وحلول سير العمل في أسواق رأس المال والسلع والسيارات على مستوى العالم. ومع كل عرض من عروضنا، نساعد المؤسسات الرائدة في العالم على التخطيط اليوم من أجل الغد. www.spglobal.com

نبذة عن مؤشرات مدراء المشتريات (PMI)

تغطي دراسات مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) الآن أكثر من 40 دولة ومنطقة رئيسية بما في ذلك منطقة اليورو "Eurozone"، وقد أصبحت مؤشرات مدراء المشتريات (PMI®) أكثر الدراسات متابعة في العالم، كما أنها المفضلة لدى البنوك المركزية، والأسواق المالية، وصانعي القرار في مجالات الأعمال وذلك لقدرتها على تقديم مؤشرات شهرية حديثة ودقيقة ومميزة للأنماط الاقتصادية. www.spglobal.com/marketintelligence/en/mi/products/pmi

إخلاء مسؤولية

تؤول ملكية حقوق الملكية الفكرية الخاصة بالبيانات الواردة هنا إلى شركة S&P Global أو الشركات التابعة لها أو بترخيص منها، ولا يسمح بأي استخدام غير مصرح، يتضمن على سبيل المثال لا الحصر، النسخ، أو النشر، أو التوزيع، أو النقل للبيانات بأية وسيلة كانت دون موافقة مسبقة من شركة S&P Global. ولا تتحمل شركة S&P Global أية مسؤولية، أو التزام حيال المحتوى أو المعلومات ("البيانات") الواردة في هذا التقرير، أو أي أخطاء، أو عدم الدقة، أو عمليات الحذف، أو تأخير للبيانات، أو عن أي إجراء يتخذ على أساس هذا التقرير. ولا تتحمل S&P Global أية مسؤولية في أي حال من الأحوال عن الأضرار الخاصة، أو العارضة، أو التبعية التي تنتج عن استخدام البيانات الواردة في التقرير. مؤشر مدراء المشتريات PMI® هي إشارات تجارية أو علامات تجارية مسجلة باسم S&P Global Inc أو حاصلة على ترخيص بـ المحدود و/أو لشركاتها التابعة.

تم نشر هذا المحتوى بواسطة S&P Global Market Intelligence وليس بواسطة S&P Global Ratings، وهو قسم في S&P Global يُدار بشكل منفصل. يُحظر إعادة إنتاج أي معلومات أو بيانات أو مواد، بما في ذلك التصنيفات ("المحتوى") بأي شكل من الأشكال إلا بإذن كتابي مسبق من الطرف المعني. ولا يضمن هذا الطرف والشركات التابعة له والموردون ("موفرو المحتوى") دقة أي محتوى أو كفايته أو اكتماله أو توقيته أو تفرقه، كما أنهم غير مسؤولين عن أي أخطاء أو سهو (إرهاق) أو غير ذلك، بعض النظر عن السبب، أو عن النتائج المترتبة على استخدام هذا المحتوى. لن يتحمل موفرو المحتوى بأي حال من الأحوال المسؤولية عن أي أضرار أو تكاليف أو نفقات أو رسوم قانونية أو خسائر (بما في ذلك فقدان الدخل أو خسارة الأرباح وتكاليف الفرصة البديلة) فيما يتعلق بأي استخدام للمحتوى.